

دور المجتمع في التخطيط والتنمية

الحضرية المستدامة

أ. سميرة ديب

جامعة هواري بومدين
للعلوم والتكنولوجيا الجزائر

مقدمة :

أخذ مفهوم دمج و مشاركة المجتمع في عمليات التخطيط و التنمية في التداول على المستوى العالمي اعتبارا من النصف الثاني للقرن العشرين، نظرا لما تقتضيه الحياة الديمقراطية السليمة و ما يدعو إليه أسلوب الحكم الراشد من تخلي الدولة عن مركزيتها في صنع قرارات التخطيط لتهيئة و تنمية المجتمعات المحلية، وتفويضها لأفراد المجتمع باعتبارهم محور التنمية و هدفها الرئيسي كما أنهم الأدرى و الأقدر على تحديد احتياجاتهم و مشاكلهم ، وهذا ما يمكنهم من تحديد أولويات مشاريع التدخل على المجال المنتمين إليه، ففي كثير من دول العالم المتقدم لا يتم اعتماد مخططات المدن دون المشاركة الفاعلة للمجتمع واستحداث الوسائل لتسهيل وتبسيط الأفكار التخطيطية لغير المختصين، لتمكينهم من فهم الخطط وإبداء آرائهم حولها، وهذا ما شكل أساسا على الدوام عند تصور المدينة الفاضلة عبر العصور، والذي تمثل في اقحام المجتمعات ضمن تصور فكري لل عمران والتخطيط له وتنميته للوصول إلى اليوتوبيا الفكرية والاجتماعية والعمرانية¹

كما تحاول دول العالم النامي الأخذ بهذا التوجه لمعالجة واقع مجتمعاتها وتحقيق التقدم في بنيتها وتمكين أفرادها من المشاركة في صنع القرار، عن طريق بدء عمليات التخطيط من الأسفل للأعلى أي من القاعدة نحو القمة وليس العكس كما كان معمولا به، لتمنح الخطط التنموية على اختلاف مستوياتها محتوى واقعا ومحددا، وهذا ما يدفعنا

¹ - ماريا لويزة برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة عطيات أبو السعود ، العدد 225 من سلسلة عالم المعرفة ، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، 1997، ص

إلى طرح التساؤلات التالية : فيما تكمن أهمية مشاركة المجتمع في التخطيط والتنمية المستدامة لبيئته؟ و ما هي مبادئ و أساسيات هذه المشاركة ؟ و ما الآليات التي يعتمدها لتفعيل مشاركته ؟ و ما هي العوامل أو العوائق التي تحد من فاعلية مشاركة المجتمع في عمليات التخطيط و التنمية ؟ ، و هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة البحثية .

1- مفاهيم و مصطلحات أساسية :

أ- مفهوم المجتمع : بشكل عام هو مجموعة من الأفراد يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكُونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها¹.

ب- مفهوم التخطيط : هو علم و منهج و فن و نشاط متعدد الأبعاد، يهدف إلى حصر و دراسة جميع الإمكانيات و الموارد المتوفرة داخل الدولة أو الإقليم أو أي موقع آخر، على كافة المستويات و تحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المسطرة و المرجوة ، خلال فترة زمنية معينة من خلال وضع خطة و تحويلها إلى برامج و مشاريع إنمائية مختلفة في فترة زمنية محددة تؤمن و تسخر لها كافة الوسائل و الطاقات البشرية والمادية الكفيلة بتنفيذها و بالتنسيق و الانسجام التام بين مختلف الوزارات و الهيئات و المؤسسات الإدارية ، على اختلاف مستوياتها لضمان تحقيق أهدافها على أكمل وجه وحل جميع الإشكالات² .

و تتم العملية التخطيطية على ثلاث مستويات متميزة ، ذات علاقات تبدأ من القاعدة إلى القمة في شكل بيانات و دراسات يركز عليها في تحديد أهدافه التي يسعى إليها، و علاقات أخرى تبدأ من القمة إلى القاعدة متمثلة في الخطوط الرئيسية للخطة في شكل سياسات و قرارات وتوصيات .

¹ - علي عبد الرزاق الجلي، علم الاجتماع، الطبعة 02، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية ،

مصر، 2001، ص 18 .

² - عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر، عمان ، الأردن، 2005، ص 15 .

ج- مفهوم التنمية الحضرية المستدامة : هي إستراتيجية تقوم على إدراج البعد البيئي ضمن مسار التنمية الحضرية و إرساء التوازن بينهما، و تحقق التكامل بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الإستدامة البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية و البعد الرابع المتمثل في استدامة المجال الحضري¹، من خلال اعتمادها على مخططات و أدوات تنفيذية تترجم إلى برامج و مشاريع تنمية تهدف إلى:

- تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، و التخفيف من شدة الاكتظاظ والضغط الموجودين في المدن، والحد من ظاهرة النزوح الريفي بخلق مناصب شغل محلية .
- إعادة الاعتبار و التجانس للوظائف الحضرية داخل التجمعات العمرانية .
- القضاء على التعمير الفوضوي و غير اللائق،و تحسين الوجة المعماري للتجمعات الحضرية بما يتلاءم و ثقافة المجتمع .
- إعادة هيكلة و تأهيل الأنسجة العمرانية و تحديثها لتفعيل وظائفها .
- تحسين أساليب الحكم و الإدارة،و تعزيز دور المجتمعات المحلية كطرف فعال في عمليات صنع القرار .
- رفع نسبة الاستثمارات لتوسيع فرص التوظيف والخدمات، وتخفيض مستويات الفقر الحضري.
- الارتقاء بأنشطة القطاع الخدماتي الثالث .
- حماية البيئة الطبيعية و المحافظة على مواردها،و استغلالها بطرق تتلاءم مع احتياجات المستقبل بقدر مساو لتعاملها مع احتياجات الحاضر .
- التحكم في توسع المدن،و المحافظة على الأراضي الفلاحية والساحلية و المناطق المحمية .

¹ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، العولمة و التنمية المستدامة في الوطن العربي ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 46 .

- تحسين الخدمات والبنية التحتية في المراكز الحضرية، و توفير بيئة حضرية متوازنة ومتجانسة عن طريق /الالتزام بالمعايير البيئية - الحفاظ على المساحات العمومية و الخضراء و ترقيتها .
 - الحفاظ على التراث الثقافي و التاريخي و المعماري و تثمينه .
- و إجمالاً فإن التنمية الحضرية المستدامة موجهة لكي تحفظ للمجال طاقاته التنموية على مدى الأجيال القادمة ، عن طريق حل المشاكل والاختلالات القائمة التي طرأت سواء على البيئة الطبيعية أو البيئة العمرانية المصنوعة ، و الوصول إلى نقطة الإتزان بين : تنمية المجال الحضري و عدم الإضرار بالبيئة و التي تعد في الأصل عنصر الجذب الأساسي للمجال باختلاف إمكانياته الطبيعية و العمرانية .
- 2- أهمية مشاركة و مساهمة المجتمع في العملية التخطيطية والتنموية :**

مشاركة المجتمع في العمليات التخطيطية و التنموية هي العملية التي تتيح لجميع أفراد و جماعته المؤهلة بموجب القانون فرصاً للتعبير عن آراءهم ، ودوراً في إعداد الخطط و المشروعات المحلية و تنفيذها و متابعتها و الرقابة عليها، بشكل مباشر و غير مباشر، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و تحسين نوعية حياة السكان و إشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح القومية، و ذلك بتهديد الوحدة الوطنية من خلال نزعات مشاكل التباين الإقليمي . كما تساهم مشاركة المجتمع في ضمان تأييد الأفراد للخطط والمشروعات المقترحة للتنمية باختلاف مستوياتها ، و تصحيح مساراتها بفعل توفيرها للمعلومات و البيانات الحقيقية عن الواقع للمخططين، و ضمان توظيفها بما يخدم مصالحه باعتبارها موجهة أساساً له، و هذا من شأنه أن يؤدي كذلك إلى ترشيد القرارات و ترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، و خفض التكاليف اللازمة لبناء و استكمال الخطوات الضرورية للخطط والمشاريع التنموية، هذا من جهة، و من جهة أخرى تعمل على تقليل الفوارق الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية، كما تعزز وتهيئ كل فرد من المجتمع الاعتماد على النفس و تقبل التغيير و خلق الشخصية المسؤولة و المتعاونة لديه بمواجهة مشاكله و تأهيله لحلها .

3- مبادئ و أساسيات مشاركة المجتمع في التخطيط للتهيئة والتنمية:

ترتكز مشاركة المجتمع في عمليات التخطيط للتهيئة و التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ و الأساسيات أهمها :

- الشمولية : و تعني إشراك جميع فئات المجتمع في إعداد الخطة (النساء، الرجال ، الفئات المحرومة،الجماعات المنظمة) ، و تتمثل مؤشراتها في مدى وضوح أهداف الخطة للسكان،و مدى مساهمة السكان في إعداد الخطة و طرق التعرف على آراء السكان و آليات تحديد الأولويات .

- التفاعلية : و تعني عدد و كثافة قنوات الإتصال بين المجالس المحلية و السكان، و تتمثل مؤشراتها في عدد الوسائل و الطرق المعتمدة لإشراك السكان (الإجتماعات ، جلسات النقاش الندوات والمؤتمرات) .

- الشفافية: و تعني الوضوح و المصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية، و تتمثل مؤشراتها في مدى تأثير نتائج المشاركة العامة في إعداد الخطة ، و تحديد الأولويات و إعادة النظر في السياسات .

- الإستمرارية : و تعني المشاركة في جميع مراحل العملية التخطيطية ،بدءا من وضع الخطة و تنفيذها و متابعتها .

يجب ان تعكس عمليات التخطيط و التنمية حاجات و رغبات السكان المحليين، و تكون برامجها و مشاريعها متلائمة مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة بدلا من تطبيق مشاريع ونماذج تنموية مستوردة ، لا تتلاءم مع الخصوصيات المحلية و تزيد من حدة معاناة السكان .

4- آليات مشاركة المجتمع في التخطيط و التنمية :

تتلخص آليات مساهمة المجتمع في التخطيط و التنمية الحضرية المستدامة في ثلاث جوانب رئيسية وهي : أنواع المشاركة، مستوياتها ووسائلها¹، سنتناولها بالشرح كالتالي:

أ- أنواع المشاركة :

- المشاركة النظامية و غير النظامية : فالنظامية هي مشاركة السكان في أنشطة المؤسسات المختلفة، و يمكن قياسها عن طريق العضوية أو المشاركة في أنشطة المؤسسات بدون عضوية، أما المشاركة غير النظامية فهي المشاركة التي بين أفراد المجتمع دون عضوية أو برنامج محدد.

- المشاركة المباشرة و غير المباشرة : فالمباشرة هي أن يساهم الفرد في صناعة القرار و إيصال رأيه للمجالس المحلية بشكل مباشر، ويواجه تطبيق هذا النوع من المشاركة عدة معوقات أهمها ارتفاع تكاليف تطبيقه و حاجته للوقت، أما المشاركة غير المباشرة فتتم من خلال قيام السكان بانتخاب ممثلين عنهم لعضوية المجالس المحلية، و يسمى هذا النوع من المشاركة أيضا بالمشاركة التمثيلية أو الموسمية، هذا و تختص المشاركة غير المباشرة في ادارة المجالس المحلية و تعد غير كافية نظرا لعدم قدرة أعضاء المجلس المنتخبين على تحديد حاجات السكان المحليين ومشكلاتهم بشكل كامل و خاصة فئة الفقراء منهم، إضافة الى تأثير البعد القبلي أو العشائري في تقديم الخدمات البلدية، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتنفيذ المشاركة العامة لأغراض تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

ب- مستويات المشاركة :

ترتبط صور مشاركة المجتمع بمراحل و خطوات عمليات التخطيط للتهيئة و التنمية المستدامة أولا بالنظام السياسي للمجتمع ، و ثانيا بظروف كل برنامج أو مشروع تنموي ،و حسب فلسفة القائمين عليه والهدف منه ثالثا .

¹ - عبد الله اسماعيل ، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصر ، 1997 ، ص 92 .

و تكاد تكون مشاركة المجتمع في معظم مراحل التنمية بالدول النامية قاصرة على المشاركة غير المباشرة عن طريق ممثلين للسكان في المجالس المحلية، و هي لا تعكس مفهوم المشاركة المجتمعية العامة كونها لا تمثل آراء جميع السكان ، خاصة و أن التمثيل في المجالس المحلية يكاد يقتصر على أصحاب النفوذ من قادة المجتمعات المحلية، مع غياب الفئات الفقيرة و الصامتة مع ما يرافق ذلك من عدم قدرة هذه الأخيرة على الدفاع عن مصالحها و حقوقها و التعبير عن آرائها.

هذا و تتمثل مستويات مشاركة المجتمع في التخطيط للتهيئة و التنمية فيما يلي :

- **المشاركة في مرحلة إعداد و رسم الخطة:** تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية، حيث يتم التعرف على الخصائص المختلفة للمجتمع و تحديد مشكلاته و حاجاته، و تبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين و السكان المحليين، و مناقشة المشروعات و بدائلها و تقرير الأولويات، و تكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تمكن السكان من التأثير في الإدارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم، و زمنيا تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعطيات و المعلومات و مرحلة وضع الإطار العام للخطة ، و التي يوجب التركيز على المشاركة خلالها حتى تيسر مناقشتها و إدخال تعديلات عليها في الوقت المناسب .

و تتمثل صور المشاركة خلال هذه المرحلة في : اللقاءات ، الزيارات، الاستطلاعات ، الاجتماعات المحدودة ثم الاجتماعات الموسعة العامة ، بعد كتابة تقرير الخطة و توزيعه على السكان و إعلانه بشتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها و من ثمة مناقشتها و تعديلها قبل إقرارها قانونيا .

- **المشاركة في مرحلة التنفيذ :** يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ إذا تمت مشاركة فئات المجتمع في مرحلة الإعداد و جاءت الخطة ملبية لإحتياجاتهم، و من صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى الإيجابي ، و الإعتماد على الذات خاصة في ظل قصور الإمكانيات الحكومية .

- المشاركة في الرقابة : و تشكل أسلوبا من أساليب تقييم المشاريع والتعرف على مدى كفاءة و فاعلية الأجهزة التنفيذية، و أداة ناجحة لتلافي الأخطاء و الانحرافات و تصحيح مسار المشاريع العمومية .

ج- وسائل المشاركة :

1- الوسائل التقليدية : و تتمثل في :

- الانتخابات : عن طريق قيام السكان بانتخاب ممثليهم في المجالس المحلية .

- حضور اجتماعات و جلسات المجالس المحلية : للسكان المحليين ووسائل الإعلام الحق في حضور اجتماعات المجالس المحلية ، ووجوب وجود جلسات خاصة للاستماع لآراء السكان.

- اللجان الخاصة : تستخدم كأداة فحص و مراجعة للسياسة المحلية في مجال وظيفي محدد للمجالس المحلية، مثل لجنة تخطيط استعمالات الأرض، لجنة السلامة و الصحة..الخ

- الاتصالات الشخصية : تتم ما بين السكان و أعضاء المجالس المحلية من خلال الهاتف أو المقابلات الشخصية .

- الشكاوى و الاعتراضات : و تتطلب إعلام السكان عن المشاريع والخطط بشكل مسبق و تيسير حصولهم على المعلومات ، و حقهم في الإعتراض على قرارات المجالس المحلية .

- المظاهرات : هي وسيلة من وسائل التعبير عن حاجات و رغبات ومواقف السكان خاصة في المدن الكبيرة تجاه قضايا معينة.

2- الوسائل المتطورة للمشاركة : مع تزايد اهتمام الدول و الحكومات بمشاركة المجتمع لأغراض تنموية ، فقد بات من الضروري البحث عن وسائل تعمل على تفعيل هذه المشاركة في عمليات صنع القرار و ايجاد تشريعات و سياسات تضمن الحرية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية باعتماد أسلوب التمثيل بالنيابة للتعبير عن اهتمامات و حاجات السكان و تعتبر المقابلات الشعبية و الاتصالات الإعلامية و الصحافة، و تقديم العروض الإلكترونية واستخدام الانترنت من الوسائل المتطورة للمشاركة، و ترتبط مشاركة المجتمع بتوفير قاعدة نظم معلومات ضخمة لإتاحة

تعاملات لامركزية بين الوحدات المحلية فيما بينها و بين السكان و السلطات الحكومية المركزية، من خلال توزيع إلكتروني لمستندات المعلومات العامة بواسطة الشبكة العنكبوتية، و تتمثل مساهمة الانترنت في عملية المشاركة بمعلومات أكثر جودة و اتصال أكثر مباشرة و إدارة أكثر شفافية، و توفير فرص المشاركة عن بعد في صناعة القرار، و مما يجب ذكره أن المشاركة عن بعد لا تعد بديلا عن المشاركة التقليدية المباشرة ، بل يمكن أن تكون داعمة لها، لذلك فقد أصبح الحضور الشخصي للحصول على الخدمة ليس شرطاً، و توسعت المشاركة لتشمل فئات أوسع من المجتمع و لم تبق حكرًا على الفئات ذات النفوذ فقط .

كما يعمل وجود نظام معلومات محلية على تحسين مستوى الأداء للنظم الإدارية في المحليات من حيث سرعة الاستجابة لحاجات السكان، وتتميز شبكة الانترنت بتوفير المشاركة في أي وقت تحت مفهوم 24/07 (أي 24 ساعة يوميا و 07 أيام أسبوعيا) .

و تعتبر المكاتب الفرعية في الأحياء التابعة للمجالس المحلية وسيلة متطورة للمشاركة أيضا و تعمل على تحسين العلاقات بين السكان و الحكم المحلي، حيث تقوم هذه المكاتب بتلقي الشكاوي من السكان والعمل على معالجتها، كما هو الحال " في بريتون بالولايات المتحدة والتي قامت بتنظيم مجالس استشارية كوسيلة لتأكيد رقابة المجتمع على الخدمات"¹.

كما أن إيجاد مجالس فرعية في الأحياء السكانية تابع للوحدات المحلية تعتبر أيضا وسيلة متطورة للمشاركة، حيث يمكن تشكيل المجالس الفرعية بناءا على توقيع 05% من الناخبين في الأحياء على التماس يتقدمون به للمجلس المحلي، ثم يجري استفتاء في الحي لاتخاذ قرار بذلك، و بعد إقرار تشكيل المجلس الفرعي تجرى انتخابات لذلك، حيث يتولى المجلي المنتخب مسؤولية التعبير عن آراء سكان الحي في قرارات المجلس المحلي، و عادة ما يتم تعيين موظف متفرغ مهمته إدامة الاتصال بين مجلس الحي و المجلس المحلي.

¹ - أحمد رشيد ، إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة ، دار النهضة المصرية ، مصر، 1996 ، ص 56.

5- إيجابيات و سلبيات المشاركة المجتمعية :

يمكن حصر إيجابيات مشاركة المجتمع في التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة في النقاط التالية :

- تمنح المشاركة المجتمعية للمخططين و الهيئات المسؤولة ذات العلاقة بذلك ، مجالا أوسع للتأثير في تحديد طبيعة و تركيب خطط التنمية المنشودة .

- تساعد و تشجع على نمو و انتشار الديمقراطية، كونها تتيح لجميع الأطراف المشاركة و التعبير عن آرائهم .

- تعمل على زيادة دور الفئات العمالية، و ذلك في إدارة المشاريع على أسس موضوعية و فعالة حيث تحولهم من منفذين بشكل مباشر إلى مساهمين في رسم السياسات الخاصة بمشاريعهم و أماكن أعمالهم و اتخاذ القرار، و هذا بدوره يشكل حافزا لهم من أجل عطاء أكثر ومساهمة أكبر.

- تساعد على التوافق ما بين الأهداف المرسومة و الحاجات الفعلية للمجتمع .

- تعزز الثقة بين المستويات العليا و المستويات الدنيا و السكان من ناحية أخرى، و ذلك من خلال إقامة علاقات إنسانية جيدة بينها .

- تساعد في بناء قدرات السكان المحليين، ليدبروا و يفاوضوا نشاطات التنمية و التطوير.

أما عن سلبياتها فنوجزها فيما يلي :

- مرورها في أغلب الأحيان بالعديد من الاجتماعات التمهيدية والتنسيقية ، و استهلاك الكثير من الوقت و الجهد و المال .

- قد ينتج عن المشاركة نقل العبء الى الفقراء ، و تخلي الحكومات عن مسؤولياتها بالارتقاء بعمليات التنمية و التطوير بعدالة و إنصاف .

- قد تكون المشاركة قوة غير مستقرة، بمعنى أنها تعمل على عدم التوازن بين العلاقات السياسية والاجتماعية و تهدد استمرارية عمل التطور .

- في بعض الأحيان و نتيجة لظروف تتعلق بحجم المشاركة ، عدم إعطاءها لكل أعضاء المؤسسات المدنية المجال الكافي للمشاركة في مراحل العملية التخطيطية.

6- معوقات مشاركة المجتمع في التخطيط و التنمية الحضرية المستدامة :

تعتبر المشاركة كحالة استنهاض للطاقات الكامنة لدى الأفراد و تسخيرها للصالح العام للمجتمع ففي الوقت الذي تعمل فيه الحوافز على تشجيع المشاركة ، فإن المعوقات تعمل بشكل مثبت لها، حيث تؤثر المعوقات الاقتصادية بشكل سلبي في مشاركة المجتمع خلال عمليات التنمية المستدامة، إذ يعد تدني مستوى دخل الفرد و الأسرة عاملا مؤثرا فيها، فالفقر يصرف الأفراد عن التفكير في المشاركة لعدم امتلاكهم الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليفها، كما تعد الأمية الأبجدية و الأمية الاجتماعية (الجهل بالحقوق و الواجبات) من المعوقات الاجتماعية للمشاركة، حيث تتأثر المشاركة بالمستوى التعليمي للمشاركة، و درجة إدراكه للقوانين المنظمة للحياة العامة، كما يشكل التمسك بالقيم و التقاليد السلبية معوق آخر، حيث تقل المشاركة في المجتمعات التقليدية، فتمنع المرأة من المشاركة و هي نصف المجتمع و تتدنى مشاركة الشباب و هم صناع المستقبل .

كما أن عدم الاستقرار السياسي يبيث مشاعر من الخوف لدى السكان على أنفسهم و أموالهم و جهودهم، بسبب سرعة التغيرات و التقلبات السياسية ، و إمكانية تحول جهود المشاركة المرغوبة إلى غير مرغوبة بسبب معارضتها لسياسات الدولة المتقلبة .

هذا و تعد المعوقات النفسية الأهم على الإطلاق، حيث تساهم قرارات الحكومة المركزية و تجاهل آراء السكان و مشاكلهم و حاجياتهم في إحباط المشاركين و خلق اللامبالاة و تعزيز النزعة الفردية (العزلة) لدى السكان .

أما المشاركة نفسها فتساهم في توليد الصراعات و الخلافات بين السكان من جهة ، و الخبراء و الفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخرى حول سلطة اتخاذ القرار، حيث يعتقد الخبراء أنهم المسؤولون

عن اتخاذ القرار في هيئاتهم في حين يعتقد السكان أنهم الأقدر على تحديد أوليات احتياجاتهم .

كما أن مشكلة اختلاف احتياجات السكان باختلاف فئاتهم و طبقاتهم تكون عائقا أمام ترتيب أولويات المشاكل المحلية .

هذا إضافة الى مشاكل من سيمثل المجتمع ؟ و ماهي حاجات السكان المحليين؟ و ما الحلول المقترحة لتلبية هذه الحاجات؟ مشاكل أخرى من مشاكل المشاركة، لذلك فإن الاهتمام بآراء السكان و مشاكلهم، و التعامل معهم بعدالة و مساواة، و توعيتهم بحقوقهم و واجباتهم، و تحسين مستوى الخدمات الملبيه لحاجياتهم، هي كلها وسائل لمواجهة معوقات مشاركة المجتمع في العمليات التخطيطية و التنموية .

- بعض الأمثلة عن تدخل المجتمع في التخطيط و التنمية الحضرية المستدامة :

تعتبر مشاركة المجتمع في تخطيط النقل المحلي مجالا من مجالات المشاركة المحلية، و يمكن قياس فعاليتها من خلال : تأثير المشاركة في الإطار العام للخطة و على تحديد المشكلات وصياغة الأهداف و تقييم البدائل، و نسبة مساهمة المجتمع (النساء، الآباء، المواطنين، أطفال المدارس، الأمن العام، الهيئات العلمية) في استراتيجية تقليل استخدام السيارات و حماية الأطفال في الرحلات اليومية، و مدى التأثير في انتهاج استراتيجية المشاة الراجلة و الدراجات الهوائية .

أما مشكلة النمو السكاني المضطرد، فهي من أهم المشاكل التي تواجه المدن، لذلك تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في تخطيط الأسرة ،" فقد سجلت أندونيسيا نموذجا رائدا في هذا المجال على المستوى العالمي، حيث بدأت بتنفيذ برنامج تخطيط الأسرة في عام 1969، و بلغ عدد الأطفال لكل امرأة عند إعداد الخطة 06 أطفال، حتى تناقص العدد الى أن وصل إلى أدنى مستوياته عام 1996 و بلغ 2,78 طفل، و قد ساعد في نجاح البرنامج إعطاءه البعد القومي بإشراك زوجات الوزراء والرؤساء المحليين، و اعتبار مستوى النمو في عدد مجموعات تخطيط الأسرة في الوحدات المحلية معيارا لتقييم أداء الحكام الإداريين و رؤساء المناطق، و وضع نظام للحوافز خاص بالحكام و مساعديهم، و تم دعم

البرنامج من وزارات الداخلية، التربية و التعليم و الإعلام و كان للدعم الثابت من الرئيس سوهارتو أثر بالغ في إنجاح البرنامج، لذلك فإن مشاركة السكان المحليين ضرورية لتمكين المجالس المحلية من السيطرة على ظاهرة النمو السكاني المضطرد بغرض الوفاء بحاجات السكان في ظل محدودية الموارد المحلية"¹.

كما أن مشاركة المجتمع في تخطيط و حماية البيئة المحلية، على درجة عالية من الأهمية حيث ظهر مفهوم "التخطيط البيئي المشترك" الذي يشكل صيغة متقدمة لاستثمار رأس المال الإجتماعي المحلي، وهنا فإن على الحكومة المركزية أو حكومة الولاية التمييز بين منهجين للمشاركة المطلوبة، حيث ميز أوستروم بين نوعين : الأول الولاية المسيطرة و الثاني الولاية المقدمة للتسهيلات، حيث أن الأخيرة تتيح المجال لإستقلال الأفراد و الجماعات المحلية و المسؤولية هنا تقع على المجتمع في اعتماد أساليب مؤسسية لحل مشكلات العمل التشاركي، أما الولاية المسيطرة، فهي أن الولاية تقوم بإدارة البيئة بنفسها، و يلاحظ بأن الولاية المسهلة تعمل على استنهاض الطاقات الكامنة للأفراد والجماعات المحلية .

و يشكل التلوث أبرز مشاكل البيئة، و تتمثل المشاركة في حماية البيئة من خلال مبادرات فردية ناتجة عن وعي الأفراد بمشاكل تلوث البيئة عليهم، أو من خلال جماعات البيئة، بهدف توليد اتجاهات رتيبة بالبيئة ، و تعزيز السلوك البيئي الايجابي و توسيع قاعدة مشاركة المجتمع في حماية البيئة خاصة الفقراء و الفئات المحرومة .

كما أن المشاركة مهمة في إدارة النفايات المحلية و الوطنية، حيث تساهم بشكل فاعل في التخفيف من النفايات الصلبة و المساهمة في إعادة تدويرها، كما يشارك المجتمع في التخطيط الصحي، حيث أعطى برنامج المدن الصحية لمؤسسة الصحة العالمية أهمية للمشاركة المجتمعية متعددة القطاعات كوسائل لتحسين التأثيرات المادية والإجتماعية على نوعية الحياة .

¹ - صبري فارس الهيتي ، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج ، عمان ،الأردن ،2006، ص 82.

" ففي بريطانيا باشرت مارغريت تاتشر بإجراء إصلاحات مؤسسية للخدمات الصحية حيث عملت على تفعيل الأصوات المحلية، واستطلاع الرأي العام و المؤتمرات الصحفية، و أصبحت قاعدة صناعة القرار الصحي تهدف لصناعة قرارات عقلانية تعتمد على دليل القيمة الأفضل للمال العام و ذلك بتوجيه المصادر المحدودة باتجاه الحاجة الأكبر¹ .

و تولي معظم الدراسات المتعلقة بمشاركة المجتمع أهمية بالغة لمشاركة المرأة، حيث أن الاستثمار الأمثل لطاقت و إمكانات المجتمعات المحلية لأغراض تنموية لا يمكن ان يحقق أهدافه بغياب نصف المجتمع، لذلك فإن برامج حماية البيئة و الرعاية الصحية و تخطيط الأسرة و زيادة الإنتاجية، يمكن أن تحقق نجاحات غير متوقعة إذا كانت هناك مشاركة فاعلة للمرأة، فلمشاركتها في حماية البيئة قيمة محورية تتمثل خاصة في سلوك المرأة داخل المنزل و تربية أبنائها على سلوكيات رشيقة بالبيئة، وإشراكها في حملات التوعية بالبيئة .

و تتأثر مشاركة المرأة بدرجة تطور المجتمعات إقتصاديا و إجتماعيا، حيث يعتبر الزواج المبكر والأمية و قلة برامج التوعية ، و غياب نصوص قانونية و دستورية تتعلق بحقوق المرأة في التعليم و العمل والمشاركة الاجتماعية و السياسية ، من أهم معوقات مشاركة المرأة .

- الخاتمة :

تعمل مشاركة أفراد المجتمع في عمليات التخطيط و التنمية المستدامة على إشباع جميع الحاجات الإنسانية ، الإقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، سواء المادية أو غير المادية مثل المساواة و العدالة الاجتماعية، الحرية و حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى تعزيز لامركزية القرارات من الناحية السياسية، و لهذا فقد توصلت الكثير من التجارب في مجال التخطيط و التنمية المستدامة في العديد من دول العالم النامي إلى سلبيات غياب مشاركة المجتمع الفاعلة على المستوى المحلي في صناعة القرارات التنموية، حيث أدى غيابها إلى انتشار الفقر و الفوارق

¹ - أحمد رشيد ، مرجع سابق ، ص 136 .

الاقتصادية و الإجتماعية والإقليمية، و عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة و الإقليم بشكل فاعل، و حرمان السكان الأقل حظا من الحصول على فرص للعمل تساعدهم في تحسين مستوى عيشهم، وعليه فإن غياب مشاركة المجتمع يؤدي حتما إلى فشل العمليات التنموية على اختلاف مستوياتها، حيث تستنزف المال والثروات وتستهلك الوقت و الجهد دون تحقيق النتائج المطلوبة و المرجوة منها .

قائمة المراجع:

- أحمد رشيد، إعادة اختراع وظائف و إدارة الحكومة ، دار النهضة المصرية ، مصر، 1996 .
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة عمان ،الأردن 2008 .
- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج ،عمان،الأردن،2006.
- عبد الله اسماعيل، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 1997.
- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، دار الصفاء للنشر، عمان،الأردن، 2005.
- علي عبد الرزاق الجليبي، علم الاجتماع، الطبعة 02، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2001 .
- ماريا لويزة برنييري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ ، ترجمة عطيات أبو السعود، العدد 225 من سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1997 .